

مجهولون يطلقون النار على منزل صحفي بتعز اليمنية ونجاة زوجته بأعجوبة حقوقيون: العمل صحفياً في تعز اليمنية مغامرة!

تعز اليمنية «الأمناء» موسى المليكي:

أطلق مسلحون مجهولون النار، أمس الأول الأحد، على منزل الصحفي فخر العزب، في مدينة تعز اليمنية. وأفاد العزب، على حسابه في (فيس بوك)، بأن مجهولين استهدفوا منزله بشكل مباشر في حي «صينة» جنوبي المدينة، مضيفاً إن رصاصة اخترقت نافذة المنزل ونجت زوجته منها بأعجوبة.

وذكر حقوقيون ومهتمون في محافظة تعز اليمنية إن انتهاكات وتجاوزات، لا مثيل لها، تحدث بحق الصحفيين في تعز، وبأنها تُنفذ «ومع سبق الإصرار والترصد» من قبل جميع أطراف النزاع المسلح، وبمشاركة ومؤازرة هوامير الفساد.

ووصفوا في لقاءات صحفية أن العمل كصحفي في تعز بأنه مغامرة، وقد تكون حياة المرء هي الثمن لخوضها.

وذكروا أن «العدد الكبير لانتهاكات الحقوق ضد الصحفيين، في تعز التي مزقتها الحرب تشمل عمليات القتل والاختطاف، والسجن، وإرغابهم وأسره في منازلهم وذلك في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان».

وتابعوا أن «الأطراف المتنازعة، وبعض ممثلي السلطات الناهية الفاسدة لا يزالون ينظرون للصحفيين والإعلاميين على أنهم معارضين أو أعداء لهم وبالتالي لا يوجد في تعز نموذج مثالي لمنطقة آمنة».

وقالوا عن الصحفيين في تعز بأنهم «يُقتلون ويُضربون ويختفون، ويتعرضون للمضايقة والتهديد، ويسجنون لجرد محاولتهم تسليط الضوء على وحشية هذه الحرب القذرة، وتجارها السفلة».

وأردفوا: «إن الوضع في تعز ينزلق من سيئ إلى أسوأ»، مضيفين بأنه بعد سنوات من القتال بين القوات الموالية للحكومة والحوثيين للسيطرة على المدينة، لا تزال تعز تعيش أكبر أزمة إنسانية في العالم.

وأشاروا إلى أن المسؤولين عن الإبلاغ عن الفضائح التي ارتكبت خلال النزاع المسلح في تعز وما يصاحبها من ألم ومعاناة المدنيين، هم أنفسهم مستهدفون.

وأكدوا «أن سلامة الصحفيين أمر أساسي كي يؤدي دوراً حيوياً في الكشف عن الحقيقة ومساءلة هوامير الفساد وأطراف النزاع علناً، وبأنهم يتمتعون بالحماية بموجب القانون الإنساني الدولي كمدنيين، وأن استهدافهم بالقتل، أو الاعتقال قد ترقى إلى جرائم حرب».

ودعوا المجلس الرئاسي إلى إلزام سلطات تعز بـ«الإفراج عن الصحفيين المحتجزين، والتحقيق في الاعتداءات والتهديدات التي طالت عدداً منهم ومعاقبة المسؤولين عنها».

بدورهم جدد عدد من الصحفيين دعوتهم بسرعة التحقيق في كل الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون، وإسقاط كل القيود المفروضة على العمل الصحفي في تعز اليمنية.



الوضع في تعز ينزلق من سيئ إلى أسوأ

دعوات للمجلس الرئاسي بإلزام سلطات تعز بالإفراج عن الصحفيين المحتجزين

الصحافية على منطقة بعينها».

وعبروا عن أسفهم «لهذه السياسات القمعية التي تمارسها أطراف الصراع تجاه الصحافة والصحفيين، وحالة العداء غير المسبوقة تجاه العاملين في وسائل الإعلام، لتدعوا هذه الأطراف إلى رفع يدها عن الصحافة وتحديدها عن صراعاتها فالصحافة ليست جريمة، كما أن الصحفيين رسل نقل الحقيقة والمعلومة الصحيحة. كما جددوا مطالبتهم كافة الأطراف المتناحرة بإيقاف حالة العداء تجاه وسائل الإعلام والعاملين فيها، وإعلان موقف أخلاقي إيجابي بتوفير بيئة آمنة للعمل

وأكدوا في منشورات متطابقة بأنه لا تتوقف معاناة الصحفيين عند جرائم القتل والاختطاف، والسجن والتعذيب والملاحقة وإغلاق وسائل الإعلام وتشريد الصحفيين داخل اليمن وخارجه، بل وصل حد اعتماد سياسة التجويع بإيقاف رواتب العاملين في وسائل الإعلام الرسمية منذ العام 2016م، وتضييق الخناق على فرص العمل المحدودة، الأمر الذي انعكس سلباً على الأمان الاجتماعي والمعيشي لكثير من أسر العاملين في مجال الإعلام.

وأضافوا: «كما لم يتوقف تقييد الحريات

الصحفي، وإطلاق حقوق الصحفيين وحرياتهم.

كما أكدوا أن هذه الجرائم المرتكبة بحق الصحافة والصحفيين لن تسقط بالتقادم، وبأنهم سيعملون عبر اطارهم النقابي «نقابة الصحفيين» مع كل شركائهم الإقليميين والدوليين في ملاحقة كل منتهكي حرية الرأي والتعبير في تعز.

تجدر الإشارة إلى أن الصحفي فخر العزب، يعمل عضو في اللجنة المركزية للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

من الجوف إلى مأرب.. القبيلة في مواجهة أطماع الحوثي والإخوان

الأمناء متابعات:

لأكثر من 48 ساعة غرقت مدينة مأرب اليمنية في ظلام دامس، جراء انقطاع خطوط نقل الطاقة الكهربائية من المحطة الغازية صافر إلى المحطات التحويلية في المدينة، بسبب الاشتباكات التي شهدتها الدماشقة.

واندلعت الاشتباكات عقب محاولة قوات تابعة لقائد الكتيبة الخامسة بألوية الحماية الرئاسية الإخواني

سعيد بن معيلي على استحداث موقع عسكري في أرض خاصة تابعة لقبيلة الدماشقة.

ونجحت وساطة قبلية في وقف الاشتباكات العنيفة التي خلفت نحو 30 قتيلًا وجريحًا، بالتزامن مع توجيهات من رئيس مجلس القيادة الرئاسي إلى وزير الدفاع بتشكيل لجنة تحقيق بالأحداث، مع قرار بنقل مقر كتيبة بن معيلي إلى موقع آخر. هذه التوجهات لاقت ترحيباً من

قبيلة الدماشقة في بيان لها شرحت فيه خلفيات القضية، مؤكدة بأن الأرض تعد من أملاك القبيلة وسبق وأن صدرت فيه أحكام قبلية نافذة على يد الشيخ علي بن حسين بن غريب. البيان أبدى استغرابه من سعي الإخواني بن معيلي إلى استحداث معسكر في المنطقة بمساحة تقدر بـ36 ألف متر مربع ومبانٍ تقدر بمئات الوحدات السكنية «بحجة إيواء كتيبة تابعة للحرس الرئاسي لا يتجاوز

قوامها 100 فرد وبجوار أكبر مخيم للنازحين تقطنه أكثر من عشرة آلاف أسرة نازحة»، وفق البيان. مشيرة إلى أن أملاك الإخواني بن معيلي تقع بالقرب من المنطقة التي كان ينوي إقامة المعسكر فيها «والأولى إقامته في أملاكه لا في أملاك الغير لو كانت نواياه سليمة، وهذا بحد ذاته يثير الكثير من التساؤلات»، في تلميح إلى كون الأمر عملية بسط على أراضي القبيلة باستخدام أسلحة

الجيش.

هذا التوصيف، الذي يلوح له بيان القبيلة، يذكرنا بالمواجهات العنيفة التي شهدتها محافظة الجوف الأسبوع الماضي بين مليشيات الحوثي وقبائل دهم، عقب محاولة المليشيات السطو على أراض تابعة للقبيلة تقدر مساحتها بـ70 ألف متر مربع بالقرب من عاصمة المحافظة الجوف، ما يعكس حجم التطابق في السلوك بين الجماعتين.